Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XXs
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 33 فبراير 2011، صفر — ربيع الاول 1432

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

شعب البحرين يؤكد مطالبه ويتهيأ لنهضة على غرار ثورتي تونس ومصر المظفرتين

جاءت ثورتا الشعبين التونسي والمصري ضد الاستبداد والديكتاتورية لتعيدا الحيوية الى الشعوب العربية التي ما برحت تعيش اوضاعا لا تقل ظلما وجورا عما عاناه اهل تونس، ولتثبتا حتمية انتهاء الظلم، وان طال، وسقوط الاستبداد وان طال ليله. وما ان لاحت بوادر انتصار الثورتين حتى ابتهجت الشعوب العربية بدون استثناء، واكفهرت وجوه انظمة الحكم الظالمة وتحركت الجهود من وراء الستار لمنع انتقال عدوى تلك الثورة الى بقية العواصم العربية. قوى الاستكبار ما تزال تعتقد ان بامكانها تعطيل جريان السنن الالهية بالقوة والمكر والخداع، وان القوى الكبرى ما تزال تملك 99 بالمائة من الاوراق، وان القمع والاضطهاد والتعذيب وسائل ناجعة للسيطرة على الشعوب وتطويعها او ترويضها. هؤلاء يعتقدون انهم بلغوا من القوة مبلغا يجعلهم قادرين على توجيه حركة الشعوب بعيدا عن استهداف حلفائهم الذين لم يستمروا في مواقعهم الا بالدعم المفرط من هذه الدول "الديمقراطية". لقد حرمت شعوبنا منذ عقود من نعمة الحرية التي جعلها الله حقا مشروعا للانسان، وتم التمادي في ذلك الحرمان حتى اصبح المواطن يشعر بعبثية وجوده كانسان ما دام غير قادر على التعبير عن موقفه ورأيه. وساهم في هذا الحرمان "الفتاوى السلطانية" التي تصاغ وفقا لتوافق بين اهل السياسة ولابسي لباس الدين، وهي فتاوى تحرم الخروج على الحاكم الظالم، او تجعل الخروج مردوفا برضى هذا العالم ام ذاك من الذين قرروا سلفا عدم الخروج على هذا الظالم. وقف المواطن العربي المسلم امام هذه الظروف محتارا وضائعا، بينما استمرت انظمة الظلم في الاستخفاف بقيمة البشر وامعنوا فيهم ظلما وسجنا وتعذيبا، وحرموهم من الوظيفة وحاصروهم اقتصاديا وماديا لكي يضطروهم للاستسلام والخضوع. المجتمع العربي تحول تدريجيا الى مجتمع استهلاكي، خصوصا في الدول النفطية، فأصبح شبابه مشغولا باحدث المنتجات، وهو يعيش على هامش الحياة. وبرغم دعوات المصلحين ومواقف الابطال في مواجهة الظالمين والمستبدين والديكتاتوريين، فقد بقيت الكفة راجحة لجهة الانظمة، فيما عمت حالة الضياع كافة قطاعات المجتمع.

وجاءت ثورة تونس لتعيد شيئا من التوازن الى الوضع الذي افتقد هذا التوازن. فيبدأ الكثيرون باعادة تقييم المواقف وقراءة ديناميكية المجتمعات واساليب التحدي والمطالبة بالحق. كانت تونس تعيش في ظل نظام قمعي، يعتقل على الشبهة، ويصادر الحريات ويعذب السجناء وينكل بالاحرار بدون حدود. تدخل هذا النظام في كل شيء من الامور المجتمعية واستحوذ على مؤسسات المجتمع المدني، باختراقها وتوجيهها لدعمه بصلافة منقطعة النظير. فاصبحت منظمات المجتمع المدني اداة تدعم الاستبداد وتدافع عن الظلم، وتتعامى عن معاناة ضحايا الاستبداد والقمع. في تونس تمادى الحاكم حتى بلغ حد الاستعلاء والتجبر، معتقدا ان ذلك الحال دائم لا يزول. استحوذ على الاموال بالباطل، واطلق ايدي رموزه في البلاد تعسفا وظلما ونهبا، وامر قضاته باصدار الاحكام الجائرة ضد المناضلين بتهم مختلقة وتبريرات شتى. لقد استعلى في الارض علوا كبيرا حتى نسي انه، مهما طال به الاجل، سوف ينتهي الى فناء. وبرغم آيات الله من حوله، سواء في الذين ظلموا مثله فمحقهم وأسقطهم في مزابل التاريخ، ام في الخلائق كبشر يفنى عندما يحين وقته، ام في الدول الكبرى التي تمادت في غيها حتى ألبسهم الله لباس الذلة، ومن ذلك ما تعانيه امريكا في البلدان التي تحتلها. تلك الآيات الواضحات لم تثن زين العابدين بن علي عن مواصلة فساده السياسي والمالي، ولم تدفعه لاعادة النظر في معاملته شعبه،

التتمة صفحة (8)

أعلنت قطاعات شبابية واسعة ان الرابع عشر من فبراير سيكون "يوم الغضب" ضد النظا م الخليفي، وبداية ثورة تستهدف اسقاطه. وقد اختير ذلك اليوم بعناية، فهو يتزامن مع الذكرى العاشرة لليوم الذي تم فيه الاستفتاء على ميثاق لم يلتزم ديكتاتور البحرين به، والذكرى التاسعة لالغاء دستور البحرين الشرعي واستبداله بدستور خليفي كتبه الاجانب وفرض على المواطنين بالقوة. وهناك استعدادات متواصلة لتحويل ذلك اليوم الى ثورة شعبية على غرار ما حدث في تونس ومصر. والواضح ان الشعب البحراني فقد آخر خيوط الثقة مع العائلة الخليفية، وقرر العمل على اسقاط حكمها، بعد ان رفضت الدخول في تعاقد دستوري مع المواطنين.

بعد تسع جلسات تخللها صراع عميق بين الضحايا والجلادين، أصرت العائلة الخليفية على الاستمرار في محاكمة الابرياء بعد ان فرضت فريقا خاصا من المحامين، وافقوا على الترافع عن المتهمين برغم رفضهم. وقد اتضح الآن لمن حضر الجلسات ان العائلة الخليفية هي التي تدير الجهاز القضائي، وبذلك اصبح القاضي هو الخصم، واصبح المتهمون يحاكمون من قبل جلاديهم وليس من قضاء مستقل. وقد نجح المتهمون الابرياء في تغيير الموازين لصالحهم، وسلطوا الاضواء على الجلادين الذين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية، بتوجيه من ديون الحاكم، وتنفيذ على يدي الجلاد المعروف، خليفة بن عبد الله آل خليفة، الذي اصبح احد ابرز رموز العداء والحقد لشعب البحرين. ونظرا للظروف التي تمر بها المنطقة يتوقع ان ينطق القاضي - الخصم بالحكم الذي قرره الديكتاتور، حمد بن عيسى آل خليفة وعصابته، سلفا، بعد جلسة استماع واحدة او اثنتين. وبالتالي سوف يتضح بشكل اوضح للعالم مدى استهتار هذا النظام بحقوق البشر وادرائه بالقضاء. فكيف يمكن اثبات الادلة ضد 25 شخصا متهمين بأخطر التهم في جلسة او جلستين؟

أصدرت منظمة فريدوخ هاوس بايان ادانت فيه اعتقال الناشط محمد الراشد واستمرار القمع. وجاء في البيان: جرائم السيد الراشد المزعومة تتضمن نشر تفاصيل انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان ونشر بيانات المعارضة . عملية القبض على السيد الراشد استمرار لنمط من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد المعارضين السياسيين، وتأتي في أعقاب اعتقال المدون المؤيد للديمقراطية علي عبدالإمام في العام الماضي والذي اعتقل بتهمة نشر "أنباء كاذبة " في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية في أكتوبر. الرقابة والقمع من الأمور الشائعة في البحرين، وهي دولة استبدادية تحكمها عائلة آل خليفة السنية، التي كانت على خلاف مع الاغلبية الشيعية في البلاد لأكثر من قرنين من الزمان. فريدوم هاوس تدين الحملة الأخيرة على المعارضة السياسية، وتدعو الحكومة البحرينية الى الافراج عن السيد الراشد فضلا عن السجناء السياسيين الآخرين.

أصيب طفل بحريني (15 عاما) من منطقة الدراز بالعديد من شظايا الشوزن، وذلك بعدما أطلقها عليه رجل أمن مساء الاثنين (24 يناير الثاني 2011) أثناء عودته إلى المنزل برفقة صديقه بالحي الغربي من قرية الدراز، فيما قام والد الفتى بنقله إلى مجمع السلمانية الطبي لتلقي العلاج وإزالة الشظايا من جسده. وعن تفاصيل الحادث، روى والد المصاب لـ "الوسط" قائلا: "كان ابني خارجا من المنزل وبصدد الاتجاه للبرادة لشراء بعض المستلزمات مع صديقه، وأثناء عودتهما من البرادة فوجئ ابني بمناداة رجل أمن له، وما إن التفت إليه حتى قام برشقه بوابل من سلاح الشوزن، الأمر الذي أسفر عن إصابة ابني بشظايا معظمها تركز في الوجه".

فضيحة معذب خليفي في باري هاوس

كان الفشل حليف السفير الخليفي في لندن اليوم وهو يسعى للخداع والتضليل. كان خليفة بن علي بن راشد آل خليفة، رئيس جهاز التعذيب سابقا، ومهندس سياسة عودة التعذيب الى السجون الخليفية، ضيف الشرف على مأدبة غذاء اقامتها جمعية الشرق الاوسط بمقرها القريب من منطقة بيكاديللي في قلب العاصمة. ولكنه اكشتف حظه العاثر من اللحظة الاولى التي وقفت سيارته امام المبنى المذكور بحدود الساعة الواحدة الا ربعا بعد الظهر. فما ان نزل من السيارة حتى كانت اصوات اللاجئين البحرانيين في بريطانيا تصك مسامعه متهمة اياه بالارهاب، وتنادي: ايها السفير المعذب، وهي ترفع صور ضحاياه امام المارة. هرع المعذب الخليفب على وجه السرعة الى داخل المبنى ومعه مرافقان، وسط الضجيج الذي اثار التفات المارة واصحاب المحلات التجارية في هذه المنطقة التجارية والسياحية الراقية.

وكانت مفاجأته الثانية لا تقل وطأة، عندما اكتشف ان القاعة التي اقيمت فيها مأدبة الغذاء كانت شبه فارغة، فلم يكن هناك سوى اقل من عشرين شخصا، بينهم اللورد جليفورد، رئيس شركة "بوليسي بارترشيب" التي تتقاضي مبالغ هائلة من اموال الشعب المنهوبة في مقابل تلميع صورة الخليفيين المجرمين في الدوائر البريطانية. وكان المشهد محرجا جدا لهذا المعذب الشرير.

اما الامر المرح الثالث فحدث عندما وقف احد الحاضرين، وقال: انا البروفيسور رودني شكسبير، رئيس لجنة "أرين" المعنية بملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب في البحرين، واود توجيه ثلاثة اسئلة اليك: اولها: هل اشرفت على تعذيب السجناء عندما كنت رئيس لجهاز الامن الوطني؟ هل كنت تعلم بممارسة التعذيب بحق البحرانيين؟ هل حققت في مزاعم التعذيب؟ وكانت اجابات المعذب خليفة بن علي بن راشد آل خليفة بالنفي. واكتشف عندها ان جراح ضحاياه تلاحقه في كل مكان، وانها لن تتوقف عن ملاحقته الا عندما يمثل امام محكمة عادلة تحاسبه على جرائمه الشنيعة بحق السجناء السياسيين ابتداء من 2007. ولم ينته الامر عند ذلك. بل وقف احد "الضيوف" سائلا: هل تعتقد ان التغيير الديمغرافي الذي تمارسه حكومتك يتم بالشكل الصحيح؟ فشعر المعذب الخليفي، ربما للمرة الاولى في حياته، بان دماء الابرياء بدأت تطارده، فبدا ذليلا مهينا، وهذه نهاية من ولغوا في دماء البحرانيين.

امام المبنى وقف اللاجئون البحرانيون، رافعين صور السجناء السياسيين وضحايا التعذيب، وهاتفين ضد الطغمة الخليفية المجرمة. وقاموا بتوزيع أدبياتهم لاطلاع العالم على حقيقة العدو الخليفي وجرائمه، وكان تعاطف المارة ملموسا.

خرج هذا المجاهد من زنزانة التعذيب منتصرا على الجلادين

بعد اعتقال دام بضعة اسابيع، تم الافراج عن الناشط البحراني، محمد حسن جواد، البالغ من العمر 63 عاما. وكان قد اعتقل في 14 ديسمبر في إثر وقوفه محتجا في احد شوارع المنامة، خلال موسم العاشوراء ورفعه صور الرموز المعتقلين. وتعرض خلال اعتقاله لاهانات قاسية وتعذيب شديد، مع ذلك فلم يهن ولم يضعف ولم يستسلم للطغيان الخليفي المقيت. فطوبى له على هذه النفس الرفيعة. وعرف السيد محمد حسن جواد بمواقفه البطولية طوال العقدين الماضيين، واعتقل مرات عديدة خلال الانتفاضة الشعبية المباركة، حتى اعتاد حمل حقيبة ملابسه معه في كل مرة يستدعى فيها من قبل المعذبين تحسبا للاعتقال.

رسالة من سجناء الرأي في الحوض الجاف

هذا بعض ما جرى علينا !!

لكي يسمع العالم صوتنا ويطّلع على حقيقة أوضاع حقوق الإنسان لاسيما "معتقلي الرأي والكلمة" في سجون البحرين، نضع بين أيديكم صوراً من الإنتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان والتجاوزات السافرة على إنسانية المعتقلين. وتأتي شهاداتنا هذه موثقة بالآثار الجسدية التي تبرهن بوضوح وجلاء على عمق المعاناة التي مازلنا نتعرض لها ونعاني منها. وإليكم أبرز هذة الإنتهاكات والتجاوزات:

المحور الأول : التعذيب الجسدي

- استخدام الصاعق الكهربائي في مختلف أنحاء الجسم وخصوصاً في المواقع الحساسة.
- تعليق المعتقل بحيث تكون رجلاه إلى الأعلى ورأسه إلى الأسفل (تعليقة الفيلقة).
- الضرب بالهراوات على جميع أنحاء الجسم.
- توجيه اللكمات بالأيدي والركلات بالأرجل على جميع أنحاء الجسم وخصوصاً الوجه والرأس.
- إجبار المعتقل على الوقوف على قدميه لأيام طويلة إضافة إلى حرمانه من النوم.
- دحرجة المعتقل على الأرض كالأسطوانة.

المحور الثاني : التعذيب النفسي

- تعرية المعتقل من جميع ملابسه حتى الداخلية منها.
- تعذيب المعتقل نفسياً بإسماعه صرخات وصيحات المعتقلين الذين يتعرضون للتعذيب.
- تعصيب العينين بعصابة سوداء تغطي نصف الوجة لأيام طويلة.
- توجية السباب والشتائم والإهانات باستخدام الكلمات النابية.
- وضع المعتقل في زنزانة انفرادية ضيقة تحت الأرض لفترة طويلة.

المحور الثالث : الحرمان من الأحتياجات الفطرية

- التضييق الشديد في استخدام دورة المياة، مما اضطر بعض المعتقلين لقضاء حاجاتهم في الزنزانة.
- حرمان المعتقل من أدوات التنظيف والحلاقة لمدة أشهر.
- حرمان المعتقل من ممارسة شعائره الدينية بحرية، كمنعه من امتلاك المصحف الشريف وكتب الأدعية.
- حرمان المعتقل من زيارة الأهل لفترات طويلة.
- حجب المعتقل عن أخبار العالم الخارجي بمنع الصحف والمجلات وكافة سبل الإطلاع على الأخبار.

وبعد هذا العرض الموجز لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها معتقلو الرأي في سجون البحرين، فإننا نناشد منظمات حقوق الإنسان العالمية والهيئات الإنسانية بضرورة التدخل والإطلاع عن قرب على أحوال السجناء لإيقاف هذه الانتهاكات والتجاوزات.

سجناء الرأي بالحوض الجاف
الاثنين 23-01-2011

14فبراير، يوم الغضب الشعبي على خطى ثورتي تونس

نطقت جراح الضحايا بكل فصاحة يوم الخميس 27 يناير، وتحولت الى مشاعر غضب تختزن في النفوس لتحيلها الى براكين تحتقن لتنفجر يوما ضد الطغاة والمعذبين، وليس ذلك اليوم ببعيد بعون الله تعالى. فهاهم المستضعفون في تونس ومصر يسقطون طواغيتهم، وهم أقل اجراما ونهبا للاموار وظلما للعباد من الخليفيين المجرمين، ويثبتون ان يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم. ربما رقص رئيس جهاز التعذيب، خليفة بن عبد الله آل خليفة على اجساد الدكتور السنكيس والمقداد والخنجر والنوري والمخوضر والسهلاوي والصفار والحسابي وبقية الشرفاء، ولكن يومه امام العدالة لن يكون بعيدا، لان الله يمهل ولا يهمل. اما الطاغية الذي تجبر واستعلى وتفوق في اجرامه على زين العابدين بن علي، وحسني مبارك، فايامه في الحكم معدودة بارادة الله تعالى. لقد عانى من غرور العظمة كثيرا، فأعلن نفسه "ملكا" ووضع يديه على جزرة ام النعسان، وحوار واصدر اوامره بتعذيب ابناء البحرين بدون رحمة. لم نسمع ان ديكتاتور تونس او طاغية مصر أقر جريمة تفطير العلماء في رمضان، او حلق لحاهم، او الاعتداء الجنسي على السجناء، فهذه جرائم تفرد بها آل خليفة في حربهم المتواصلة ضد اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة)، وها هو الغضب المختزن منذ سنوات ينتظر ساعة الانفجار، وهو قرار اتخذه الشرفاء والاحرار، ولن تستطيع الوعود التي عرضها في لقاءاته الخاصة سحب فتيل الاشتعال هذه المرة. فالبحرانيون يعرفونه بنكث الوعود بشكل ليس له مثيل، فهو لا يلتزم بكلامه، ووعوده ليس لها معنى، وكلامه لكل من خاطبه في امر مطاطي لا يوصل الى نتيجة. فمهما وعد هذه المرة فلن يؤثر شيئا في قرار الشعب. لقد حان وقت لحاقه برفاقه في الظلم والاجرام، ابتداء بصدام مرورا بن علي وصولا الى حسني مبارك التي ستقتلعه الجماهير من عرشه الفرعوني في القريب العاجل بعون الله تعالى .

بعد ما حدث في تونس ومصر، وبعد جلسات المحاكمة الجائرة التي يتوقع ان تصدر احكامها التي قررها الطاغية سلفا، لم يعد هناك مجال للتعايش مع النظام الخليفي الاستبدادي. ويكفي هذا النظام سقوطا ما قدمه "شهود الاثبات" من هراء سخيف يبعث على التقيؤ بسبب سوء تركيبه واخراجه، فما اكبر التهم الموجهة للبحرانيين الابرياء، وما اتفه الشهادات والادلة التي قدمها شهود الزور، واوهاها، وأبعدها عن المنطق والواقع والحقيقة. فالحمد لله الذي فضحهم وأظهر احدوثتهم، وكشف زيف دعواهم الباطلة، و الحمد الله الذي ثبت المظلومين وهم امام محكمة قرقوش لقول الحق واتخاذ الموقف الصائب. فبعد ما طرحه شهود الزور سقطت القضية ليس في عيون البحرانيين بل حتى لدى اصدقاء آل خليفة من ممثلي السفارات الذين حضروا جلسات المحاكمة. ان استمرار اعتقال هؤلاء جريمة بحق البحرانيين تضاف الى جرائم النظام الاخرى وتدفع المواطنين للمطالبة بسقوط النظام بعد ان اصبح مرفوضا من قبل كافة قطاعات الشعب، حتى الذين يسايرونه، ومطلوب اطلاق سراحهم فورا واعتقال جميع المعذبين وعلى رأسهم المجرم خليفة بن عبد الله آل خليفة الذي أمعن في تعذيب اخوتنا وابنائنا بدون رحمة، وابراهيم الزايد الذي أقر التعذيب وتجاهل استغاثات ضحاياه. ونحمد الله ان كشف حجم الجرائم التي ارتكبها الطاغية وزبانيته بحق ابناء البحرين الشرفاء، ومدى التزييف والظلم الذي صاحب هذه المحاكمات منذ بدايتها. ولقد جاءت تصريحات السفير البريطاني مؤخرا حول عدم وجود قرار من الانتربول باعتقال اي من الاستاذ حسن مشيمع والدكتور سعيد الشهابي. جاءت تلك التصريحات صفعة بوجه وزير الخارجية الخليفي الذي يعتقد انه قادر على تخويف الاحرار البحرانيين بهذه الدعايات الجوفاء .

لقد شحذ احرار البلاد هممهم بعد ان اكتشفوا عدم جدوى التعويل يحيلوا الرابع عشر من فبراير الى يوم غضب ضد العدو الخليفي، يحيل نهارهم ليلا، ويحاصر القتلة والسفاحين الذين مزقوا اجساد رموزنا الابطال في طوامير جهاز الامن الوطني. وهذا القرار الشعبي جاء في الوقت المناسب للاجهاز على المشروع التخريبي الذي فرضه الديكتاتور على شعبنا بالنار والحديد تارة وبالفساد والافساد وشراء المواقف والضمائر من جهة اخرى. فهي الذكرى العاشرة لليوم الاسود الذي أقر فيه الميثاق الخليفي الذي مهد للانقلاب على الدستور الشرعي الوحيد. المواطنون البحرانيون جمعوا امرهم وقرروا توجيه الصفعات المتتالية للعدو الخليفي حتى يسقط كما سقط النظام التونسي وكما يسير النظام المصري نحو السقوط. ان امتنا تعيش ايامًا تاريخية وهي تستجمع قواها لمواجهة انظمة الاستبداد والقمع، وها هي تتساقط كأوراق الخريف. والنظام الخليفي، برغم ما يعتقده البعض، اوهى من تلك الانظمة، وما هرولة طاغية البحرين للرئيس المصري المطلوب اسقاطه، لعقد اجتماع عربي لمواجهة التطورات الثورية ضد انظمة الاستبداد، الا مؤشر للخوف الذي يدب في نفوس حكام الجور والظلم. طاغية البلاد يشعر ان الجرائم التي ارتكبها بحق ابناء البحرين بدأت تلاحقه ونظامه وزبانيته، ولن يهدأ لاهل البحرين بال حتى يحاكموا جلاديهم وقاتليهم وسارقي امواله ومحتلي ارضه. لقد خرج المارد الثوري من قمقمه ليطارد الظالمين والديكتاتوريين القابعين في القصور، والذين يبنون انظمة حكمهم على جثث الابرياء. لقد حان الوقت لانتهاء هذه الانظمة المهترئة الجائرة، وسقوطها، وجاء وقت القصاص العادل من كل متجبر وطاغية ومستبد. وحاكم البحرين ينتظر دوره ليسقط ومن معه في مزبلة التاريخ. اما رئيس الوزراء الخليفي فهو الاكثر اصرارا على التشبث بالمنصب، فمع حلول هذا العام يكون خليفة بن سلمان قد قضى اربعين عاما رئيسا للوزراء. ومع ذلك يصر هو ومليكه واعلامه انه يرأس "نظاما ديمقراطيا". اما رأس النظام فقد استغل اموال الشعب المنهوبة لتضليل الرأي العام بانه يرأس "ملكية دستورية" في الوقت الذي كرس الوجود الخليفي في مفاصل الدولة أكثر من اي وقت مضى، فعين افراد آل خليفة في اكثر من نصف المناصب الوزارية. فأية ديمقراطية هذه؟ وأي اصلاح سياسي؟ وأي شعب يرضى بان تستباح كرامته بهذا الاستبداد وهذه التعيينات بالاضافة للحرمان من السكن والوظيفة؟

معا على طريق الحرية ايها الاحرار

حركة احرار البحرين الاسلامية

30يناير 2011

وكيل النيابة أحمد بوجيري المعروف بكراهيته للسجناء السياسيين

وكيل النيابة المدعو أحمد بوجيري الذي عرف بكراهيته للسجناء السياسيين و قسوته في تعامله معهم. أن الدور الذي لعبته النيابة العامة في القضايا المرتبطة بالأنشطة السياسية و المطالبة بالحقوق. لم تأخذ فيه دور الخصم النزيه كما يفترض ، بل إنها كانت تساير نتائج التحقيقات المشكوك في أمرها، والتي تقوم بها أجهزة المخابرات ، و كما عمل وكلاء النيابة العامة بالضغط على المعتقلين السياسيين بشتى الطرق الإجرامية لإرغامهم على الاعتراف على قاضيا ملفقة و من بين هؤلاء الوكلاء الذي تميز بقسوته و حقده على السجناء السياسيين هو المدعو أحمد بوجيري و ما ارتكبه من انتهاكات و أفعال مخالفة للقانون و الدستور هو التالي :

1- التحقيق في أوقات متأخرة من الليل لإرهاق السجين.

2— منع السجين الاتصال بالمحامي لحضور جلسة التحقيق معه فأغلب السجناء الذين طلبوا من المدعو بوجيري الاتصال بمحاميهم قابلهم بالرفض و استهزأ قائلاً : لا حقوق لكم .

3- التهديد وإرغام المتهمين على التوقيع على الاعترافات الجاهزة والتعذيب في مبنى النيابة

4 انتهاك ومخالفة القوانين و ذلك بالتشهير بالمتهمين قبل أن ينطق القضاء بكلمته .

5 - التغافل و التستر على حالات التعذيب ومعارضة التقارير الطبية المستقلة

6- تدني مستواه الأخلاقي فاغلب الحالات التي كان يحقق فيها المدعو لم تخلو من تلفظه بألفاظ بذيئة و جارحه , إضافة إلى رميه ببعض الأدوات المكتبية على المتهمين .

وقائع جلسات محاكمة النشطاء الحقوقيين والسياسيين (كما نقلها السيد هادي الموسوي)

الجلسة السادسة: المحامون المنتدبون يرفضون الترافع بعد ان رفضهم المتهمون

الجلسة السادسة 07 يناير، 2011،

في تمام الساعة 9:50 دقيقة صباحاً دخل الاخوة النشطاء والمعارضين المتهمين في قضية " الشبكة " دخلوا القاعة وتوفقت شخصياً لمعانقهم وتقبيلهم (عددا منهم وليس جميعهم) سماحة الشيخ محمد حبيب المقداد و الشيخ عبد الهادي المخوضر والسيد عقيل الساري والأستاذ عبد الغني الخنجر والاستاذ حسن الحداد والاستاذ أحمد الفردان وأخيه علي الفردان وعلي عبد الإمام ومحمود رمضان و الدكتور محمد سعيد السهلاوي والاخ العزيز الدكتور عبد الجليل السنكيس ...

وقد أخبروني بما تعرضوا له في اليومين الاخيرين من تجاوزات ومضايقات في مركز الاحتجاز ،، وما تم من التوافق بينهم وبين سجانيهم على انهم يريدون أن لا توضع الفوطه على رأسهم في حال ذهابهم لدورة المياة، وعدم التأخير في أخذه لدورة المياة حين الحاجة إليها. وقد تم لهم ذلك حتى يوم المحكمة، ولكن يتوقعون أن يعودوا للحالة السابقة بعد المحاكمة لأن الأمن الوطني يريد منهم أن يقولوا أن وضعهم تحسن !!!

كما أن التضييق الذي يتعرضون له لا يحتمل وهو مما يمكن أن أدرجه تحت عنوان (المعاملة الحاطة بالكرامة والقسوة والمعاملة القاسية) وهذه حلقات من سلسلة طويله يقوم بتنفيذها عناصر الامن الوطني إمعانا في إيذائهم والنيل منهم منذ مراحل التحقيق الاولى وإستتباعا لها حتى مرحلة المحاكمة الجارية حاليا...

وفي تمام الساعة 10:07 صباحا دخل القضاة ، وبدأ القاضي بمناداة الأخوة واحدا واحدا للتأكد من وجوده في قاعة المحكمة وكان الغائبان هما الاستاذ الفاضل حسن مشيمع والدكتور سعيد الشهابي.

وبعد ذلك بدأ المحامون المثول واقفين أمام منصة المحكمة وقد عدهم القاضي واحدا واحدا وكان المحامي أحمد الشملان ممثلا بأحد المساعدين والمحامية هدى المهزع ممثلة بأحدى مساعداتها ، ولم يحضر المحامي عبد الرحمن الخشرم ،،

وبدأ الكلام الاستاذ المحامي علي الايوبي قائلا: هذه المذكرة الشارحة التي تؤكد موقفنا السابق لقرار الانتداب في ظل رفض المتهمين لتوكيلنا للدفاع عنهم.

ونطلب من عدالة محكمتكم البت في طلبنا قبل البت في المحاكمة .

وهنا سأل القاضي المحامين الذي قبلو الترافع عن المتهمين الذين أنتدبهم وزير العدل للدفاع عنهم، وهم المحامية رباب العريض والمحامية هدى المهزع وعبد الرحمن الخشرم ،، وقال مندوب او ممثل احمد الشملان أن الشملان سيستمر في الترافع ،، وحينها دخل المحامي عبد الرحمن الخشرم حاملا معه مطوية ورقية وقدمها للقاضي كمرافعة دفاع عن من إنتدبه وزير العدل للدفاع عنه....

وهنا قال المحامي علي الايوبي: في ظل رفض المتهمين للترافع عنهم ، فإننا لا نستطيع أن نمارس دورنا بما تمليه علينا أخلاقية المهنة، وبما يتطلبه دورنا من الناحية القانونية أيضا، خصوصا بحسب المادة 20 الفقرة هـ من الدستور، وعندما لا يتعاون المتهم معنا في ما نحتاجه للترافع عنه فإننا عمليا لن نكون قادرين على الدفاع عنه ،، وهنا قاطعه القاضي قائلا : ذكرتم ذلك ...

وهنا سأل القاضي المحامين الذين أرادوا الإستمرار وعند رد المحامية رباب العريض بأن القضية كبيرة وتحتاج لوقت كافي لتقديم المرافعة ،، وقف الاخ حسن الحداد قائلا لا أريد ان يدافع عني ... فأمره القاضي بالجلوس...

وذكرهم القاضي بالمادة 41 من قانون المحاماة التي تعرضهم للإجراء التأديبي حال إمتناعهم عن الترافع عن المتهمين ،،

ورد المحامي الايوبي قائلا: المادة 41 التي تذكرونها قامت على فرضية رضا المتهم بالدفاع عنه ،، والحال هذا فإنها لم تعالج حالة رفض المتهم لمحامي يترافع عنه ،، وهي مشكلة المشرع الذي لم يعالج عدم ترافع المحامي بسبب رفض المتهم له.... وعندما أنهى المحامي كلامة ،، سأل القاضي هل ننصرف ؟؟ فرد القاضي لا إنتظر .. ورفعت الجلسة في تمام الساعة 10:17 صباحاً..

وهنا حاولنا والاهالي الإقتراب من الاخوة الاعزاء للسلام عليهم والحديث معهم إلا أن عناصر الامن الوطني ضربوا سياجا بشريا يحول دون الوصول إليهم وأستمر ذلك حتى رجع القضاة من فترة التداول .

وهنا رجع القاضي وأعلن تاريخ الجسلة القادمة (13 يناير 2011)

وتلى المادة 41 من قانون المحاماة وقال أجيل شأن موضوع المحامين المنسحبين للوزير وقال سوف ننتدب محامين آخرين،، وقال يستمر حجز المتهمين على ذمة القضية

ملاحظات :

عجبا من المحامي عبد الرحمن الخشرم (كيف أستطاع الترافع دون الحصول على إذن من المتهم الذي وكل عنه، ودون الإلتقاء به ، وبهذه السرعة في غضون اسبوعين ؟) على رغم إشارة المحامية رباب بأن القضية كبيرة ويحتاج الترافع فيها لوقت كاف .. رائع موقف المحامين المنتدبين المتمثل في رفضهم الاستمرار في تمثيل المتهمين بالحجج التي أشاروا لها أعلاه ،، فتحية لكم يا شرفاء ،، ولكم منا كل الدعم والمساندة ،،

يمكن قراءة مقال من حلقتين للمحامي الاستاذ عبد الله الشملاوي في صحيفة الوسط الخميس 6 يناير صفحة 18 والجمعة 7 يناير صفحة 19 (مقال رائع ومفيد وفيه فصل الخطاب بشأن الرؤية القانونية لتنحي الهيئتين) الشملاوي من الهيئة الاولى المتنحية في 9 ديسمبر 2010

إعتبرت الصحافة المحلية أخبار الخليج والأيام والوطن أن الحدث سابقة في تاريخ القضاء (ونشر هذه الصحف يعد نوعا من أنواع الإيذان بالنشر حول القضية بعد ان كان النشر فيها محضورا)

وكانت الوسط نشرت صفحة كاملة حول القضية في 7 يناير الجمعة وهي ليس المرة الاولى التي تنشر فيها الوسط حول هذه القضية ..

بعد النشر اليوم في الصحافة ،، قد تدعي المحكمة أن الاسباب دعت هيئة الدفاع الاولى للتنحي هو أنهم كانوا يطالبونها برفع الحضر عن النشر ،، وقد تم ذلك ،، ولكن لي أن أقول :: أن مجرد السماح بالنشر لا يعني رفع الحضر، لأنهم قد يلجئون مستقبلا للقول بأن الحضر سار ولم يصدر ما ينهيه ،، وقيام بعض الصحف بنشر تغطية او تغطيتين لا يعني ان الحضر تم رفعه... أتوقع ان يتم إنتداب مجموعة أقل من المحامين للدفاع ليتمكن المنتدب من إحتواء موقفهم في حال التفكير في عدم قبول الترافع .. لوحظ حضور بعض شهود الاثبات ،، من ضباط مدنيين تحسبا لإحتمال بدء المحاكمة .

وقائع الجلسة السابعة: المتهمون يرفضون المحامين المنتدبين

13 يناير 2011
بدأت المحاكمة في تمام الساعة 10:03 صباحاً بدأ القاضي بمناداة أسماء المتهمين وبدأ بالدكتور عبد الجليل السنقيس (المتهم الاول)
وقف الدكتور قائلاً أرفض الهيئة المنتدبة، وأطالب بالتحقيق في التعذيب الذي تعرضنا له.
القاضي: محمد حبيب الصفاف،
الشيخ محمد حبيب المقداد (المتهم الثاني) :
حضرة القاضي لو سمحت لي بالكلام ؟
القاضي: نتأكد من حضوركم
الشيخ المقداد: تعرضنا للتعذيب ونرفض الهيئة المنتدبة.
وهكذا واصل القاضي يتلو إسما تلو الآخر ،، وجائت الاجابات بإننا نرفض الهيئة المنتدبة ونحملها مسؤولية الحكم الذي سيصدر بحقنا ،، حتى إنتهى القاضي من مناداة أسماء الأخوة واحدا تلو الآخر..
وهنا يمكن ذكر اسماء المحامين المنتدبين الذين حضروا الجلسة اليوم (13 يناير 2011)
وقد قسم المحامون لخمس مجموعات:
الاولى : إلهام علي حسن، عبد الجليل علي محمد، أحمد عبد الله الشملان، أحمد حسن العماري ومحمد عبد الله السيسي البوعينين (مجتمعين او منفردين) للدفاع عن عبد الامير يوسف مال الله وحسين عمران حسين وعلي جواد الفردان وسهيل مهدي صالح وعلي حسن عبد الامام.
الثانية: نبيلة السيد علوي السيد مجيد، عبد الوهاب حسن أمين، هدى المهزع، أسامة أنور محمد (مجتمعين او منفردين) للدفاع عن الحر يوسف محمد صميخ، سلمان ناجي سلمان، إبراهيم طاهر الشيخ و أحمد جمشير فيروز.
الثالثة: لؤي عبد الغني قاروني، فوزية محمد حاجي، عوض محمد فودة و موسى غلام البلوشي (مجتمعين او منفردين) للدفاع عن الشيخ محمد حبيب المقداد و الدكتور عبد الجليل السنقيس، والشيخ سعيد النوري والدكتور محمد سعيد السهلاوي.
الرابعة: علي أحمد العريبي، عبد الرحمن محمد غنيم، شهناز علي عبد الله، ماجد محمد مجدم، محمود يعقوب يوسف (مجتمعين او منفردين) للدفاع عن الشيخ عبد الهادي عبد الله مهدي المخوضر وعبد الغني عيسى الخنجر و الشيخ عبد الله عيسى المحروس (الشيخ ميرزا) وجعفر الحسابي ومحمود رمضان .
الخامسة: تيمور عبد الله كريمي، نبيل محمد المسيفر، ميسون جعفر عبد النبي، عبد الرحمن راشد الخشرم، سلمان عبد الله صليبيخ (مجتمعين او منفردين) للدفاع عن السيد عقيل أحمد الساري، أحمد جواد الفردان، عبد الامير جعفر العرادي، حسن حمد الحداد وعبد الهادي الصفار.
وهنا تحدث اول المحامين قائلا: حضرة القاضي، لا نعرف عمَّن سوف نترافع لأن الاسماء مجتمعة ولا نعرف من أوكلنا منهم؟؟
وهنا رد القاضي: بحسب قرار الوزير رقم 1 لسنة 2011 بشأن إنتداء محام، أنتم مدافعون عنهم مجتمعين او منفردين . وهنا وقف جميع الأخوة المتهمين قائلين نريد أن نتحدث يا حضرة القاضي.. وطلب منهم القاضي الجلوس .
وقال القاضي للمحامين،، ما هي طلباتكم يا سادة ؟؟
تحدث أحمد الشملان قائلا: نريد الانفراد بالمتهمين و نطالب بالافراج عنهم فوراً.
وتحدثت هدى المهزع: نريد مقابلة المتهمين على انفراد و نريد إعطائنا فرصة كافية لتقديم المرافعة..
المحامي أسامة أنور (على ما أعتقد) نريد الافراج عن المتهمين جميعهم ..
وطالب المحامي عوض فودة الافراج عن جميع المتهمين لعدم ضرورة بقائهم في التوقيف..
وهنا تحدث المحامي عبد الرحمن غنيم قائلا في مرافعة شفيه: إن الحق الدستوري يعلو على كل حق، حتى وإن كان هناك حق آخر إعطي للمحكمة فإنه لا يعلو على الحق الذي يمنحه الدستور.
وأردف قائلا: نحن في مأزق دستوري، لأننا نريد أولا بالدفع بعدم دستورية المادة 216 الفقرة الثانية منه من قانون الاجراءات الجنائية ، الفقرة تقول (فإذا تبينت المحكمة أن المتهم في جناية لم يوكل له من يدافع عنه من المحامين ندبت له محاميا) فإننا نرى أن خللا دستوريا يشوب هذه المادة لأنها لا تشترط أن يكون المحامي بموافقه، إلا أن المادة 20 الفقرة هاء من الدستور تشترط ذلك. ونحن بهذا يا حضرة القاضي لا نعطل سير المحاكمة ولكننا ننتظر النظر في طعننا في عدم دستورية المادة وبعد ذلك سيتضح موقفنا،، وقدم مرافعته المكتوبة للقاضي بعد أن أنها تقديمها شفهياً.
وهنا تكلم المحامي عوض فودة قائلا: أن الحق الدستوري للمتهم لم يسمح له بالتعسف في إستعمال حقه.. في الرفض. ورد عبد الرحمن غنيم قائلا: الدستور هو القانون الاسمى، ولا يجوز لنا بحسب المادة الدستورية أن ندافع عن أحد إلا إذا سمح لنا بالدفاع عنه.
وهنا تكلم المحامي تيمور كريمي قائلا: نود ان نستمع ونقابل الموكلين او المتهمين ..
وعقب المحامي علي العريبي قائلا: نحن نتحفظ على المادة 41 من قانون المحاماة.
وعاد المحامي عوض فودة ليؤكد ما أشار إليه آنفا، يجب أن لا يتعسف المتهم في إختيار المحامي، وهنا فإنه عندما يمتنع عن قبول المحامي وجب إختيار المادة 216 وهي أن تقوم المحكمة بالدفاع عنه من خلال محام تنتدبه.
وقال أحد المحامين إن من لا يملك لا يستطيع أن يعطي، ونحن لا نملك فكيف لنا أن نعطي، المتهمون يرفضون قبولنا بالترافع عنهم وهنا فإننا لا نملك حق الدفاع عنهم فكيف لنا أن ندافع عنهم وأتفق مع ضرورة الدفع بعدم دستورية المادة 216.
وهنا بدأت المرحلة الحاسمة في الجلسة عندما طلب المحامي علي العريبي الاستماع مباشرة لرأي المتهمين في قبولهم او رفضهم للمنتدبين،، وقال له القاضي سمعنا رأيهم، إلا أن المحامي العريبي أكد على ضرورة الاستماع لهم الآن.
وبدأ القاضي بسؤال الدكتور عبد الجليل السنقيس هل تقبل المحامي المنتدب محام لك؟ وقف الدكتور وقال: حضرة القاضي، أن رجل عمري 49 سنه، وقاطعه القاضي نعم نعم ولكن أجبني على سؤالي.
فرد الدكتور قائلا: أرجو أن تستمع لما سأقوله أنا رجل عمري 49 سنة وأنا عاقل ولست بمجنون، وقاطعه القاضي أجبني على السؤال .. وواصل الدكتور قائلا: الان أنا أواجه حكما يصل للمؤبد ،، ولا أريد محاميا لا أرتضيه بنفسي، وهنا سأله القاضي أين المحامي الذي ترتضيه ليس هنا ؟ !! فواصل الدكتور قائلا نحن تعرضنا للتعذيب ولا زال مستمراً.. والمحكمة طمت آذانها عن ما قالته هيئة الدفاع المتنحية..
القاضي هل توافق على المحامي المنتدب ام لا ؟؟؟
الدكتور لا أوافق .
القاضي: محمد حبيب الصفاف،، هل توافق على المحامي المنتدب ؟ وقف الشيخ المقداد قائلا : إسمح لي يا حضرة القاضي أن اقول كلمتين ،، القاضي أجبني على سؤالي هل توافق ام لا ؟؟
الشيخ المقداد منذ 5 أشهر في السجن وانا مريض وتعرضت للتعذيب الشديد وللأسف المحكمة لم تنصفنا وهنا قاطعه القاضي قائلا : لا لن اسمح لك أن تقول هذا الكلام ،، هل توافق على المحامي المنتدب أم لا ؟ فقال الشيخ نريد هيئة الدفاع الاولى ،، فقال القاضي أين هم ؟؟ فقال الشيخ كبلتهم وتريد ان يدافعون عنا ؟؟ فقال القاضي لم أكبلهم .
القاضي : هل توافق أم لا ؟؟ الشيخ المقداد .. لا لا أوافق.. الشيخ سعيد النوري عندما سأله القاضي أجاب لا أريد هذه الهيئة المنتدبة لأننا لا نعرفهم ونعرف الهيئة الاولى.
وعندما سأل الشيخ المخوضر رد قائلا: أرفض هذه الهيئة وارجو تثبيت ذلك في المحضر..
وعندما سأل عبد الغني الخنجر وقف رافعا صوته،، يا حضرة القاضي تمت معاملتنا كالحيوانات بل أسوأ في المعتقل ولم يكن من النيابة أن تفعل شئ حيال هذا الحال، وقد اوصلنا لها ما نحن عليه من ظروف قاسية،، وأرفض الهيئة المنتدبة .. الشيخ المحروس: أرفض الهيئة وقد تعرضت للتعذيب..
الاخ حسن الحداد إن المحاكمة غير عادلة وقد تعرضنا للعذيب الشديد ولا نوافق على الهيئة المنتدبة..
حسين عمران حسين حضرة القاضي أود الرد على المحامي الذي قال نحن تعسفنا في إستخدام حقنا الدستوري في رفض المحامين، اليس معاملتنا كالحيوانات تعسفا في التعامل معنا ؟ نحن نتمسك بحقنا في إختيار محام لنا .
وهنا بدأ الاخوة يجيبون على القاضي بذات الجواب من عدم الموافقة للهيئة المنتدبة ويعقبون القول بإنهم تعرضوا للتعذيب.
وهنا وبعد ان إنتهى جميع المتهمين من الحديث والتصريح بعدم موافقتهم .
تكلم المحامي علي العريبي قائلا :: نقدم طلب الانسحاب بعد أن عرفنا أن المتهمين غير موافقين على ترافعنا عنهم، وذلك لا يساعدنا أبدا في إمكان المرافعة عنهم وتقديم الدفاع.
وعقب أحد المحامين قائلا انظم للأخ على العريبي وتلاه المحامي تيمور قائلا أطلب الانسحاب ...
وهنا تكلم المحامي عبد الوهاب قائلا: يا حضرة القاضي إن احد المتهمين قال إنه يحملنا المسؤوليه كاملة عند صدور أي حكم عليهم، وإنني أود الحصول على نسخة من محضر الجلسة اليوم التي إشتملت على رفضهم لإنتدابنا وسآخذها معي للقاء معالي وزير العدل لشرح الموقف .
وسأله القاضي إذن أنت تتنحى ؟؟ فقال لا أن أتفق مع المحامي غنيم في عدم دستورية المادة 216 من قانون الإ'جراءات الجنائية.
وعاد المحامي عوض فودة طالبا تعريض المتهمين الذين إنتدب عنهم للجنة طب شرعي لفصل آثار التعذيب، ووقف الدكتور عبد الجليل قائلا: لجنة محايدة وليس الطب الشرعي ،، وأكمل المحامي كلامة إننا نريد التعرف على الوقت الذي حصلت فيه هذا الآثار و بأي نوع من أنواع الادوات التي أستعملت وهل حصلت قبل الاحتجاز ام بعده ؟؟
وهنا قرر القاضي رفع الجلسة للتداول في تمام الساعة 10:45 وبعد 15 او 20 دقيقه عاد القاضي وبدأت الجلسة مرة أخرى.
حدد القاضي الموعد الجديد 20 يناير 2011 وأحال المحامين المنسحبين لمجلس التأديب.

الجلسة الثامنة: القاضي— الخصم يصر على المحامين المنتدبين برغم رفض المتهمين

20 يناير 2011
بدأت المحاكمة في تمام الساعة 10:03 صباحاً كما كان في الجلسة السابعة
ولحسن الحظ كنت موجودا قبل مجيء الإخوة الأعزاء بـ 15 دقيقة، وعندما حانت الساعة 9:45 دخلوا القاعة، وما أن جلسوا حتى ذهبنا لهم وتحدثنا معهم وكان الحديث يدور عن موقف الناس الداعمين لهم، والمجتمع المتعاطف معهم، ووسائل الاعلام التي تنشر عن قضيتهم، والمحامين المتنحين والمحامين المنتدبين المعتذرين والاجراء التاديبي المحتمل إتخاذه بحقهم ، والمحامين الذين سيحضرون اليوم وتوقاتنا لوقائع اليوم، وسألتهم عما نشر مؤخرا ... فنفوا لي ذلك ولكنهم أكدوا لي ما حصل لهم ايام التحقيق الاولى ،،، بإضافات..
بدأ القاضي بمناداة أسماء المتهمين وبدأ بالدكتور عبد الجليل السنقيس (المتهم الاول)
وقف الدكتور قائلاً: موجود وأطلب الحديث ،،
القاضي: محمد حبيب الصفاف ،،
الشيخ محمد حبيب المقداد (المتهم الثاني) : وقف ورفع يده مشيرا إلى أنه موجود وقال أطلب الحديث حضرة القاضي،
واستمر القاضي يتلو إسما تلو الآخر ،، وكل واحد من الاخوة يرد بأنه يطلب الحديث مع المحكمة (نعم جميعهم)
وهنا تحدث اول المحامين عوض فودة طالبا تصحيح ما ورد في محضر الجلسة السابقة، لم أسمع ما قاله لأن صوته لم يكن مسموعا بالنسبة لي.
وبعده طلب المحامي عبد الوهاب أمين ان يعفى من الإستمرار في الترافع عن المتهمين، قائلا لقد طلبت من الوزير إعفائي من الاستمرار وأقدم لعدالة المحكمة نسخة منها وتقدم للقاضي وأعطاه ورقة ..
وهنا بدأ المحامي عبد الرحمن غنيم بالحديث قائلا: إنني منتدب عن المتهمين السابع والثامن والتاسع والعاشر والعشرين ، ولأن محكمتكم لم ترد على الطعن الذي تقدمنا به في عدم دستورية المادة 216 من قانون الاجراءات الجنائية، فإننا نعتبره رفضا ضمنياً، وتبعا لذلك فإننا ندفع ببطلان المحاكمة، حيث يترتب هذا البطلان على عدم مراعاة الاجراء الجوهري وهو رضا المتهمين وقبولهم لنا كمترافعين عنهم.
(المادة 281 تقول : يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري)
ونحن عبد الرحمن غنيم و المحامي ماجد محمد مجدم والمحامي محمود يعقوب يوسف، ونظرا لوجود مخالفة جوهرية لإجراء جوهري ، وهذه مذكرة شارحة تبين بطلان هذه المحاكمة ونتمسك بهذه المرافعة لحين إنتهاء دعوى الطعن.
وتكلم المحامي نبيل مسيفر، قائلا سيدي القاضي، أن المتهمين يعارضون دفاعنا عنهم ، وقد إنتدبنا وزير العدل ونحن ملتزمون بقرار الوزير وسوف اترافع عن المتهمين ، ولكن سأستمر في الدفع بالطعن بعدم دستورية المادة 216 وهو حق للمتهمين (أن يكون المحامي عنهم برضاه)
وهنا بدأ المحامي فودة بالقول أطلب الاستماع لشهود الاثبات وأنضم له محام آخر، وهنا قام الدكتور عبد الجليل السنقيس والاخ عبد الامير العرادي ، وقالا نطلب الكلام حضرة القاضي نطلب الكلام ،
وطلب القاضي منهم الجلوس، ولكنهما لم يجلسا وقال الدكتور حضرة القاضي ،، نحن لا نقبل بهؤلاء الاساتذة الكرام محامين عنا ونحن هنا لسنا خشبُ مسندة.
وعقب الدكتور عبد الجليل السنقيس قائلا : يا حضرة القاضي إذا كانت الاحكام جاهزة عندك، فأطلقها وأودعنا السجن ..
وقال القاضي لا أريد الكلام ،، وهذا إنذار أخير من يتكلم سأخرجه من القاعة،
وهنا إعترض أحد المحامين على وصف الدكتور للمحامين بأنهم خشب مسندة !!!!!
فرد الدكتور وعدد من الاخوة المتهمين قائلا: كان يقصدنا نحن ،، أي أننا لا نرضى أن نكون خشب مسندة .
فعقب القاضي قائلا: هم لا يقصدونكم ،، وأنما يقصدون أنفسهم .
فقال المحامي : أعتذر أعتذر،
وهنا أبدى رئيس النيابة الاستعداد التام لتقديم شهود الإثبات، ودعى للبدء في إجراءات المحاكمة والإنتقال للموضوع وتمحيص الادلة والنظر فيها،،
وهنا قال أحد المحامين الذين ينوون الاستمرار في القضية يا حضرة القاضي أمامنا ما يقارب 1800 ورقة في أوراق الدعوة ولا نتمكن من قرائتها وملف القضية كبير ولا نتمكن من قرائته كاملا في هذا الوقت الوجيز، ونحن بحاجة لوقت كاف لإعداد الاسئلة لشهود الاثبات ،، وقد أنظمت لهذا المحامي عددا من المحاميات ،، وعقبت احداهن قائلة لا نستطيع الاطلاع على الملف الاتهام في هذه المدة الوجيزة .
وهنا تداخل المحامي عبد الرحمن غنيم معترضا على ما أبداه رئيس النيابة قائلا: أعترض على ما قالته النيابة، وأعتبر أن القضية غير جاهزة للبت فيها من قبل عدالة محكمتكم، لأنها لم تكتمل بعد، الدستور يعدوا على القانون، والنص الإجرائي ولا نقبل بغير ذلك،
إذا كان المشرع الدستوري ليس له كيان في نظر محكمتكم .. (وقال كلام لم اسمعه)
وإذا كنتم ترون حضرتكم سمو النص الدستوري فعلينا أن ننتظر لحين الفصل في المشكل الدستوري الذي أشرنا إليه في طعننا،
وهنا عقب احد المحامين على أن الملف كبير وليس بمقدورنا النظر لما فيه في الوقت المحدد،

وأشار المحامي غنيم قائلا: أرجوا تسجيل ردي على النيابة في محضر الجلسة ،،
وأكد محام كان قد تكلم آنفا، أنه ينتظر رد المحكمة على طلب النظر في دستورية المادة 216 حتى يستطيع المضي في إجراءات المرافعة ..
وهنا ختم القاضي الجلسة قائلا: ترفع الجلسة لتاريخ 27 يناير 2011
ورفعت الجلسة في تمام الساعة 10:30 ..
يمكن الاشارة للملاحظات التالية:
بعد إنعقاد 8 جلسات إستماع لم تتمكن المحكمة من البدء في المحاكمة . هذه رابع جلسة لم تتمكن من البدء في الاستماع لشهود الاثبات.
وأنقسم المحامون اليوم لثلاث فرق، الفرقة الاولى تسعى للاستمرار في الترافع والاستماع لشهود الاثبات ولكنها تؤكد على عدم كفاية الوقت للنظر في وثائق الدعوى ... الفرقة الثانية مؤلفة من محامي واحد، تقدم بطلب الاعفاء للوزير وقدم نسخة من الطلب للمحكمة..
الفرقة الثالثة، دفعت بدعوى بطلان المحاكمة لعدم قبول المحكمة النظر في عدم دستورية المادة 216 (أذكرها للعلم : فإذا تبينت المحكمة أن المتهم في جناية لم يوكل عنه من يدافع عنه من المحامين ندبت له محاميا) والدفع بعدم دستوريتها مستند للمادة الدستورية رقم 20 الفقرة هاء (هـ يجب أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه بموافقته) أي خلو المادة 216 من مفردة (بموافقته) ..
كما أن عنصرا جديدا يضاف للنظر في الإجراءات الشكلية للمحاكمة وهو الدفع ببطلانها بحسب المادة 281 (يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري) وهنا فإن الفرقة الثالثة تتجه نحو عدم المضي في المرافعة (بحسب ما أعتقد شخصيا) لكونها لم تجد ردا من المحكمة.
لم تتمكن المحكمة من إقناع أحد إلا السلطة، بأنها تستطيع المضي قدما، برغم الكم الهائل من المؤاخذات القانونية والاجرائية والدستورية ،، وهي ماضية في تحديد جلسة بعد جلسة.
تحديد جلسة بعد أسبوع من اليوم أي في 27 يناير 2011 رغم طلب المحامين الذين قبلوا الترافع أن يمنحوا وقتا أطول للنظر في وثائق الدعوى التي يبلغ عددها أكثر من 1800 صفحة بحسب ما قالوا،، وهم ممن يفترض ان تستمع لهم المحكمة لانهم قبلوا إنتداء الوزير لهم، علمهم بعدم صحة ترافعهم عن المتهمين بغير رضاهم، أقول حتى هؤلاء المحامين لم تنظر المحكمة فيما يقولونه، فإن ذلك يدل على ان المحكمة ماضية في تطبيق حكمها.
إن أي المرافعات التي سوف يقدمها المحامون الذين قبلوا المضي في المرافعات لن تكون أكثر من دفوع شكلية لا ترقى للدفاع الحقيقي الذي يتطلب رضى المتهم بمحاميه، والشروط الاخرى..
أعتقد أن المحكمة ماضية في الاجراءات للوصول للحظة إطلاق الحكم، والذي سيكون بأحكام قاسية ،، وسيعلن بعد النطق بالحكم بأن الاجراءات القضائية ودرجات التقاضي موجودة، ومفتوحه للمتهمين ويمكنهم طلب الاستئناف ضد الحكم الابتدائي.
لم ترد المحكمة على شئ من الطلبات التي تقدم بها المحامون جميعا.

الجلسة التاسعة في 28 يناير 2011
شهود الاثبات معذبون محترفون

هذه الجلسة تختلف عن الجلسات التي مضت، وتميزت هذه الجلسة عن غيرها بأنها كشفت زيف الدعاوى التي سيقت ضد الشرفاء، وتبين من خلال شهاداتهم مدى الوهن والضعف الذي إرتكن إليه المدعون في إتهام الأخوة المعتقلين ،، وكان من ناحية الوقت الذي إستغرقته تساوي الجلسة الاولى التي أدلي فيها الشرفاء بشهاداتهم الصادقة في تعرضهم للتعذيب والانتهاكات الجسيمة والتي تاثر من سماعها الحضور محامين وأهالي ومراقبين ،، بدأت الجلسة الساعة 10:05 صباحا، وقد حضر المحامون المنتدبون وعددهم 14 محامي من مجموع 23 محام تم إنتدابهم (الباقون إنسحبوا) وهم تحت طائلة التأديب !!!!! كما حضر مراقبون ونواب منهم النائب عبد الجليل خليل، خليل المرزوق، محمد المزعل، السيد جميل كاظم، جواد فيروز والسيد هادي الموسوي.

بدأ القاضي بمناداة الأخوة واحدا تلو الاخر، وكان بطبيعة الحال المتهم الاول الدكتور عبد الجليل السنكيس، وقف موحيا بأنه موجود وطلب من القاضي حق الكلام وقال أرفض المحامين المنتدبين، والشيخ المقداد طلب الكلام قائلا: إعطنا المجال للكلام، الشيخ المخوضر أنت وعدنا بالحديث من الجلسة الماضية، عبد الغني الخنجر أرفض المحامين المنتدبين واحملهم اي حكم يصدر، وهكذا عبر الباقين بذات المعنى وان بعبارات مغايرة,, وبدأت القصة من لحظة مناداة القاضي للشاهد الاول ،، طبعا الشاهد الاول ضابط في جهاز الامن الوطني، وقف الدكتور عبد الجليل السنقيس وقال يا حضرة القاضي، أطلب الكلام ، وأسكته القاضي، فكرر نريد الكلام عن التعذيب الذي تعرضنا له ، طلب القاضي منه الجلوس، فقال لن أجلس، لأن من حقي أن أتكلم ، وعقب الباقين بطلب ذات الحق في الكلام ، فكتب القاضي في المحضر أن المتهمون أحدثوا ضجة ،، ورفع الجلسة في لمحة بصر,, بعد 3 دقائق من بدء الجلسة ..

وهنا بدأ الاخوة المتهمون بالكلام بصوت عال يسمعون المحامين أنهم ضحايا التعذيب والإجبار على قول ما ليس بصحيح، وكشف الشيخ المقداد عن بطنه للمحامين قائلا : هذه أثار التعذيب والصعق بالكهرباء.. وعبد الغني الخنجر تسائل قائلا للمحامين: لم ترونا ولم نركم ،، فكيف ستدافعون عنا ؟ إننا شرفاء وهؤلاء معذبون منذ 5 شهور وآثار التعذيب لا زالت باقية، وهكذا تعالت صيحاتهم وفي محاطون بالشرطة المدنيين الذين جاؤوا لأخذهم (ولا نعلم إلى أين طبعاً) . وبعد دقيقه، لا حظنا نقلهم لقاعة ثانية (قاعة المحكمة الجنائية الكبرى الثانية التي تقع مقابل قاعة الثالثة التي كنا بها) ولا حظنا إستعداد لإبتداء تهيئة ادوات التواصل بين القاعتين، وذلك في تمام الساعة 10:23 صباحا حيث جيئ بمايكروفون وضع أمام المكان الذي سيقف فيه الشاهد الاول !! يوصل الصوت لهم في القاعة التي هم فيها. وكاميرا فيديو مسلطة على مكان الشاهد الاول لكي يستمعوا لما يقول عبر شاشة في القاعة التي هم فيها .

ملاحظة : طبعا هذا الاجراء، حرم المتهمين من وجودهم في ذات القاعة، والاستماع لجميع ما قيل من هيئة القضاء والشهود والمحامين في اسئلتهم التي سألوا التي وجهوها للشهود .. وهي سابقة لم تتم من قبل.

وفي تمام الساعة 10:42 صباحا أي بعد نصف ساعة تقريبا من رفع الجلسة دخلت هيئة القضاء القاعة، ونادى الشاهد الاول الاول وهو الضابط المسؤول عن القضية وقدم بطاقته الشخصية لإثبات شخصيته، وطلب منه القاضي أن يقسم بقول الحق، فقال والله العظيم أقول الحق، وقال له القاضي هل تتمسك بما قلته في محضر النيابة العامة، فرد الشاهد الاول نعم اتمسك بذلك. وبدأ الكلام قائلا: بناء على المعلومات السرية التي وصلتني عبر مصادرنا السرية، ومصادر أخرى، علمنا أن عبد الجليل السنقيس و محمد حبيب و و و قاموا بأعمال من شأنها زعزعة الأمن و و و و وهنا حاول النظر للورقة التي أمامة ،، (في محاولة لإستعارة معلومات منها) فقال له القاضي نعم نعم ،، وهكذا تواصلت الجلسة مع ''الشهود'' الذين كانوا قد تلقنوا ما يقولون، وهو كلام فارغ يبعث على التقيؤ.

مضايقات إدارية لـ 24 محاميا تمت إحالتهم إلى مجلس تأديبي

إن مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو برنامجٌ مشترك بين الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، يدعو إلى تدخلكم العاجل بخصوص هذه الحالة في البحرين.

وصف الحالة:

تلقى المرصد أنباء من مصادر موثوقة مفادها أن 24 محاميا تمت إحالتهم إلى مجلس تأديبي من قبل وزارة العدل والشؤون الإسلامية بعد رفضهم الامتثال لأمر صادر من الوزير. وهم معرضون لعقوبات تتراوح بين الإنذار الشفوي واللوم والمنع من مزاولة المهنة مؤقتا ومحو الاسم نهائيا من جدول المحامين بناء على إذا ما كانوا قد ارتكبوا خطأ آخر من قبل أو لا. وسيعقد أول اجتماع للمجلس التأديبي في 25 يناير 2011.

ووفقا للمعلومات التي بلغتنا أمر وزير العدل والشؤون الإسلامية بتنصيب مجلس تأديبي للتحقيق في 24 محاميا وهم على التوالي علي أحمد العريبي وشاهناز علي عبد الله ولؤي عبد الغني قاروني ونبيلة السيد علوي مجيد وتيمور عبد الله كريمي وعلي عبد الله الأيوبي ومحمد علي الوطني ومحمد عيد الحسيني وإبراهيم صالح إبراهيم وعبد العزيز عبد الله الأيوبي وإبراهيم عيسى رمضان وحسن عباس حيدر وحسين جعفر النهاش وحسين محسن حسين ومحمود حسن باش وزياد روفان ومنى محمد سليم ونوف محمد يوسف وعبد الهادي علي وصالح عبد الكريم المرزوق وعبد العلي حمزة العصفور وليلى جاسم الجواد ومحمد علي المرباطي وأحمد جاسم عبد الله، انتدبهم وزير العدل والشؤون الإسلامية للدفاع عن مجموعة مكونة من 25 شخصا من بينهم 11 مدافعا عن حقوق الإنسان متهمين بـ ''الانتماء إلى شبكة إرهابية تهدف إلى الإطاحة بالحكومة'' في محاكمة انطلقت في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2010. لكن المحامين الـ 24 رفضوا تمثيل المتهمين الـ 25 مستندين إلى مادة قانونية خاصة بحقوق المتهمين تستوجب موافقة المتهم على المحامي الذي يدافع عنه.

وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2010 قررت هيئة الدفاع التي اختارها المتهمون الـ 25 في البداية الانسحاب من القضية احتجاجا على قرار المحكمة الجنائية العليا القاضي بعدم التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة التي صرح بها المتهمون.

وتم بعد ذلك تعيين هيئة دفاع جديدة مكونة من 23 محاميا من قبل وزير العدل والشؤون الإسلامية. وأثناء الجلسة التي عقدت في 23 كانون الأول/ديسمبر 2010 طلبت هيئة الدفاع الجديدة أن يوافق المتهمون الـ 25 عليهم للدفاع عنهم في تلك المحاكمة، وفقا للمادة 20 من دستور مملكة البحرين التي تنص على ما يلي ''يجب أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه بموافقته". ورفض المتهمون الـ 25 هيئة الدفاع الجديدة وطالبوا بأن يتم الدفاع عنهم من قبل هيئة الدفاع الأولى. وقرر حينئذ 19 محاميا من أصل 23 الانسحاب من القضية تلبية لرغبة المتهمين.

تم تعيين محامين آخرين مرة أخرى من قبل وزير العدل والشؤون الإسلامية. وأثناء الجلسة التي عقدت في 13 كانون الثاني/يناير 2011 طالب بعض المحامين موافقة المتهمين الـ 25 للدفاع عنهم، وفقا للمادة 20 من دستور مملكة البحرين التي تنص على ما يلي ''يجب أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه بموافقته". لكن المتهمين الـ 25 رفضوا هيئة الدفاع المنتدبة الجديدة. وقرر حينئذ 4 محامين الانسحاب من القضية احتراما لحق المتهمين. وفي 20 كانون الأول/يناير 2011، أثناء الجلسة التالية، قرر المحامي عبد الوهاب أمين أيضا الانسحاب من القضية. ويخشى المرصد أن يخضع هذا المحامي كذلك إلى إجراءات تأديبية.

يعرب المرصد عن انشغاله بالمضايقات الإدارية التي يتعرض لها 24 محاميا الهدف الوحيد منها معاقبتهم على وقوفهم مع حق المتهمين.

يحث المرصد وزير العدل على إعادة النظر في قراره فتح إجراءات تأديبية ووضع حد لأي شكل من أشكال المضايقات ضد المحامين والتوقف عن عرقلة النشاطات الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويدعو كذلك المرصد السلطات البحرينية إلى احترام العهد الدولي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان التي صدق عليها البحرين، وذلك مهما كانت الظروف.

الخطوات المطلوب اتخاذها: يحث المرصد سلطات البحرين على:

1.ضمان السلامة الجسدية والنفسية لكل المدافعين عن حقوق الإنسان وذلك مهما كانت الظروف،

2- .وضع حد لكل أشكال المضايقات – بما فيها المضايقات الإدارية – ضد المحامين المذكورين أعلاه وكذلك كل المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين وضمان ممارستهم مهنتهم دون عراقيل،

3- .احترام أحكام الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1998،

4.ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والصكوك الدولية التي صدق عليها البحرين.

شعب البحرين يؤكد مطالبه ويتهيأ لثورة

البقية من صفحة 1

وسلب حرية مواطنيه، والتنكيل بهم على الشبهة والظن. والطغاة من نوعه يصابون بالعمى والصمم وموت البصيرة، فتغطى قلوبهم بغشاوة تمنعها من معرفة الحق والباطل، فيسقطون تدريجيا في مستنقع الضلال حتى يحين وقت زوالهم. هذا الزوال سنة إلهية تصيب الطغاة والظالمين، ولا يفلت منها احد ممن عميت عيناه فاستحل الحرمات وتفرعن حتى ظن انه سوف يخلد على ظهر الارض الى الابد.

اما المصريون فما تزال ثورتهم مستمرة، برغم الجهود التي تبذل يوما لاجهاضها، مع ذلك فمن المؤكد ان حسني مبارك سوف يسقط قريبا بعون الله بعد ان ولغ في دماء المتظاهرين وقتل المئات منهم. لقد ادخلت الثورة المصرية، كما هي الثورة التونسية، شيئا من القشعريرة في ابدانهم، وجعلتهم يعيشون الهواجس التي لا تنقطع، وما يزالون يتداولون في ما بينهم لمنع آثارها على شعوبهم. وانبرى الامريكيون وحلفاؤهم الغربيون للتدخل باساليبهم الخاصة لتحقيق امور ثلاثة: السعي لمصادرة ثمرات الثورتين بعد التخلص من رؤوس النظام في البلدين، باعادة تدوير الافراد والمناصب مع الابقاء على جوهر النظام السابق، والعمل مع كافة الجهات القادرة على التأثير لتهميش دور الاسلاميين. والواضح ان واشنطن مصرة على منع قيام انظمة ديمقراطية في العالم العربي خشية وصول العناصر الوطنية المخلصة التي ترفض التفريط بمصالح شعوبها وامتها من اجل الولايات المتحدة و "اسرائيل". هذا الاصرار يتجسد بشدهم على ايدي الانظمة الاكثر استبدادا كالنظام المصري والسعودي والبحريني، فكل هذه الحكومات اظهرت عدم اكتراث بما حدث في تونس، وبدأت تشدد قبضاتها الامنية على شعوبها، فتمنع التظاهر الداعم للثورة التونسية، او الاحتجاجات المطالبة بالاصلاح او التحريض ضد الغرب و الكيان الاسرائيلي. وبرغم ما كشفت عنه وثائق "ويكيليكس" حول تنازل السلطة الفلسطينية عن الاراضي التي بنيت عليها المستوطنات الاسرائيلية، فما تزال واشنطن تضغط على الجانبين الفلسطيني والعربي لتقديم المزيد من التنازلات للعدو الاسرائيلي. وهذا يدفعها بشكل مباشر للعمل مع تلك الانظمة لمنع انتصار الظاهرة الاسلامية، وعدم وصول اي من ا لاسلاميين الى موقع متقدم في حكومة بلده. وتعاني واشنطن من "العقدة التركية" التي اقنعتها بان "الاسلاميين" مهما كانوا معتدلين، لن يقبلوا بالتطبيع مع الكيان الاسرائيلي، وان وصولهم الى السلطة سوف يعوق محاولات التطبيع مع هذا الكيان الغاصب. امريكا والغرب والحكام العرب دخلوا منذ عقدين في تحالف شبه دائم قائم على اساس التعايش مع الكيان الاسرائيلي ضمن منظومة "شرق اوسطية" تتصدى لما يسمى "التطرف" و "الارهاب" وتستهدف دعاة الاصلاح بقوة وشدة.

بعد الثورتين التونسية والمصرية، الى اين ستصل اوضاع العالم العربي؟ الامر المؤكد ان ما حدث في هذين البلدين كان صاعقة على التحالف غير المقدس بين انظمة الاستبداد العربية والولايات المتحدة الامريكية. فلم يصدر حتى الآن عن هذه الانظمة ما يشير الى وجود استعداد لديها لاحداث تغيير في سياساتها او سلوكها مع معارضيها. وتبرز البحرين كواحدة من اكثر الدول تشابها مع تونس على صعيد اوضاعها الداخلية وسوء معاملة مواطنيها وانتهاك حقوق الانسان فيها. وقد استبشر البحرانيون خيرا بالحدث التونسي، وكتبوا في مواقعهم الالكترونية ومدوناتهم مقالات وتحليلات واسعة حول الثورة في ذلك البلد، ولم يغب عنهم طرح حالات التشابه بين الوضعين التونسي والبحراني، وحالة الفساد المالي والاداري وفي مجال حقوق الانسان التي تهيمن على الوضع البحراني. لقد ابتهج الشباب البحراني الثائر بالحدثين التونسي والمصري بشكل واضح، حتى اصبحوا يتابعونه لحظة بلحظة، ويعملون لتهيئة الارض لحركة شاملة ضد النظام. وحددوا 14 فبراير يوم الانطلاق لمواجهة حقيقية مع الحكم الخليفي الجائر. البحرانيون اليوم يقفون على مفترق طرق خطير: بين الاستسلام لارادة الاستبداد الخليفي، او الصمود بوجهه وافشال خططه. وتبدو المحاكمات الجارية حاليا من اكبر التحديات للطرفين. فالخليفيون يحاولون اصدار احكام شديدة بحق النشطاء، ثم ينتظرون وقتا مناسبا لاصدار عفو ملكي عن بعضهم. اما المناضلون فيأملون بقدرتهم على تحريك الشارع ضد الاستبداد الخليفي. وأملنا جميعا ان تنعم البحرين بانفتاح سياسي حقيقي بعد سقوط النظام الخليفي قريبا بعون الله ففي ذلك دروس كثيرة لمن يتابع الشأن البحراني عن كثب.

ثورة الامة، بدماء الشهداء

وابتسمنا حين للمجد صعدنا بدماء الشهداء
وظننا ذاك حلما، فاستعذنا من خطايا العملاء
وابتهجنا عندما عانقنا طيف تلألأ بالسناء
فيه سيماء التحدي والتصدي بشموخ وإباء
فنفضنا تعب العمر وأدران سنين وعناء
واحتضنا ذروة العلياء بالحب وأشكال الوفاء
نحن منها وإليها وبها نفتح أبواب الرخاء
لشعوب ظلمت حررها الله وآتاها البقاء
لنفوس تعبت دهرا ولم يشفع لها غير الرجاء
لضحايا القمع والتعذيب والشر وأنواع البلاء
لرجال ما انحنوا يوما لظلم او فساد او بغاء

من زوايا تونس الخضراء فجر لاح في كل الفضاء
اسقط اللات مع العزى، لذا انهارت عروش العملاء
"بن علي" ما كان الا ظالما مثل بقايا العملاء
ثم دارت برحاها ثورة في مصر ضد الاشقياء
فاذا طاغوتها يسقط بالذل بأيدي الشرفاء
واذا الدنيا تنادي: حان ان ينهض جيش الفقراء
في اوال ضد طاغوت أقام الظلم واغتال الوفاء
إنها الحرية الحمراء نادت، انه وقت الفداء

معصم قيده السجان رمز لشموخ السجناء
جسد مزقه الجلاد جسر واصل نحو السماء
ودموع من عيون ثاكلات صرخة من كربلاء
من ثرى الطف الذي خضبت تربته تلك الدماء
ثلة عانقت الحق بلا خوف ومن دون رياء
لهي عنوان وجود الشعب حيا وهي مصداق الوفاء
فاسأل التاريخ: أين الموقف المسؤول؟ أين العلماء
أين صوت العدل؟ أين الثورة الحمراء؟ أين الشهداء؟
أين ميراث حسين؟ أين صوت الحق ضد الطلقاء؟
فهلموا زلزلوا الارض وقولوا: جاء عصر الشهداء
واكسروا اصنامهم بالفأس، فالطاغوت أولى بالفناء
أيها الاحرار انتم وارثو الارض واهل للبقاء
حان وقت الصحوة الكبرى فقوموا وامحقوا هذا البلاء
انها صرخة اهل الحق من آدم حتى كربلاء